ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت اليه الاشارة
الاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا قوله والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى المفهوم انما ذات اللفظ دفرابطل او غيره فهو ايضا الله تعالى وغيره او المجموع
بالتوزيع قال الاحتمالات اربعة والقايل بالاول وهو سليمان بن عباد الصيمري وبالثاني
ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوفيق وبالثالث وهو ان الواضع
للغات كلها هو العباد ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقايل بالمذهب
الرابع وهو ان المختص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح
هو الله تعالى والباقي محتمل مطلقا الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني قوله
او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع على ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس
فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد سماع ذلك الجسم بدون العلم السابق
بوضع ذلك اللفظ لا يعلم معناه فلابد ان يضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام
في الوحي اذا كان قولا لفظيا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون
واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوفيق ويمكن ان يدفع بان
دلالة الاصوات المخلوقة في جسم الالة على معناه يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول
البدايع واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا
مستقلا للتوفيق والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يقال انما
ما ذكره الشارح من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه وخلق
العلم الضروري ربما يكون بالاستعداد والتوجه قوله لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ايضا ان كلا منهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه
ان اراد ان الدلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب
وبعضها لغة العجم الا ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة
فممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار الاستعمال الاول وان اراد انه لا يجوز
ان يتعدد اللغات ح لانه يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز

ان

ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثانيا فلابد من تصويره
قوله ضرورة ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له دلالة ذاتية فيه اشارة الى دفع ما قال
لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه
معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة
الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله ولامتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث
يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلامه فكره السكاكي وقد ذكر الفاضل المحشي ايضا
في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه
الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بحسب قرينة على
المعنى الذي كما في المجاز واما بوضعه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الذاتية
من ذات اللفظ عند القايل بها هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى
الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه الى اللازم
المراد فلا نم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى المجازي
لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي معنى وزايد
هذا ايضا لا يتم لان مدعى القايل بذاته دلالة اللفظ ذاتية ودلالته على المعنى
الحقيقي لا مطلق دلالة فاسد قوله لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو
هل او جون اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من يسمع اللفظ المشترك بين
المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانه لا يكون مرادين للمتكلم معا وقد
تحققت ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه
لا فهم كونه مراد المتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين
ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا فهو الجواب قوله على ما
عليه ائمة الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق
لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم
فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)